مجلة الآداب و الحضارة الإسلامية ISSN: 1112-4628
مجلد : 12 عدد 24 السنة : 2019

دور السياق في تفسير العدول عن التّذكير إلى التّأنيث في المتشابه اللفظي القرآني

الطالب كريم كحول
karim1985kahoul@gmail.com
المشرفة/ د.حفيظة جنيح
جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر2

تاريخ الوصول : 2018/02/27 القبول:2018/10/21النشر على الخط:.....
.....Received :.....l Accepted :.....l Published online :.....

الملخّص

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يبين سر العدول عن التذكير إلى التأنيث أو العكس، سواء في الأسماء الظاهرة أو في الضمائر، وهذا في ميدان المتشابه اللفظي في القرآن الكريم؛ إذ إنّ هناك آيات كثيرة تتشابه مع آيات أخرى إلى حد التطابق ولا يكون الاختلاف بينها إلا في كلمة واحدة حيث نجدها مذكرة في آية، ثم نجدها مؤنثة في آية أخرى مشابهة لها، وهذا ماكان دافعا لمعرفة السر في ذلك بالاستعانة بأقوال المفسرين والعلماء المتخصصين في فقه اللغة، كما أراد الباحث أن يبرز دور السياق بجميع أنواعه في تفسير هذا العدول، وأن يؤكد أن كل مفردة في القرآن جاءت في موضعها اللائق ومكانها المناسب.

الكلمات المفتاحية: عدول – تذكير – تأنيث – متشابه لفظي – سياق

Summary

In this study, the researcher attempted to show the secret of substituting masculine with feminine or vice versa in both apparent names and pronouns. This is in the field of verbal similarity in the Holy Qur'an where could be found many verses that are similar to other verses. The difference could be limited toa single word which takes the masculine form in one verse, and then a feminine form in a similar verse. This motivated the researcher to look for theresearcher tried to highlight the role of the context with all of its kinds in the interpretation of this reversal and to confirm that every word in the Qur'an had come in its appropriate position and suitable plac.

مقدمة

من الظواهر التي تستوقف الباحث وهو يتدبر القرآن الكريم ظاهرة المتشابه اللفظي؛ إذ إنّ هناك آيات كثيرة تتشابه مع آيات أخرى إلى حد التطابق ولا يكون الاختلاف بينها إلا في كلمات يسيرة.

ومن الاختلافات التي استوقفتنا في الآيات المتشابهة اختلافها من حيث التذكير والتأنيث، فنجد اللفظ مذكرا في آية، ثم نجده مؤنثا في آية أخرى مشابهة لها، وهذا ماكان مدعاة للتساؤل عن سر العدول من التذكير إلى التأنيث أو العكس مع أنّ الوجهين جائزان في لغة العرب.

مفهوم العدول

إذا طرقنا أبواب المعاجم العربية قديمها وحديثها نجد كلمة " عدول" في مادة (ع د ل) التي لا تخرج عن معنيين أجملهما ابن فارس(395ه) بقوله :«الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، لَكِنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ كَالْمُتَضَادَّيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَاءٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى اعْوِجَاجٍ.»[1]

فالأصل الأوّل يدلّ على الاستواء أي الاعتدال، ومنه العدلُ في الحكم الّذي هو ضدّ الجور، لكنّ الذي يعنينا من هذين الأصلين هو الأصل الثّاني الذي يدلّ على الاعوجاج والانعراج أي الميل، قال الخليل(170ه): " وعدلت الدّابة إلى كذا أي: عطفتها فانعدلت ... والانعدال: الانعراج".[2]

وجاء في المحكم: " عدل عن الشيء يعدل عدلا وعدولا: حاد، وعدل إليه عدولا: رجع ... وعدل الطريق: مال" [3]

يتضح أن العدول مصدر الفعل عدل وتعديته بعن، تقول : عدل عن الحق عُدولا إذا جار أي مال عنه.[4]

أمّا إذا رجعنا إلى التّعريف الاصطلاحيّ للعدول في كتب القدماء فلن نجد له تعريفا محدّدا وإن كانوا يستعملون هذه الكلمة أو ما يشتقّ منها مثل: عَدَلَ، ومعْدُول في مواضع كثيرة من كتبهم، فمن مواضع استعمالهم لما يشتق منها قول سيبويه(180ه) مثلا: « فحلاقِ معدول عن الحالقة ... فهذا كله معدول عن وجهه وأصله ... كما عُدِل: نظار وحذار وأشباههما عن حدّهنّ »[5] ، وقول المبرّد(285ه): « فأما سحر فإنه معدول – إذا أردت به يومك – عن الألف واللام».[6] حيث نلاحظ استعمالهما لكلمتي: (عُدِل) و(معدول) وكلاهما مشتقان من المصدر(عدول).

---

[1] -ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص124

[2] -الخليل، العين، ج2، ص39 .

[3] -ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص14.

[4] -ينظر: ثعلب، الفصيح، ص281، وابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص194، الهروي، إسفار الفصيح، ج1، ص503

[5] -سيبويه، الكتاب، ج3، ص274.

[6] - المبرد، المقتضب، ج3، ص 378.

و من مواضع استعمالهم الكلمةَ صراحة قول ابن جني(292ه): « باب في العُدول عن الثّقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف»[1] ، وقول ابن الأثير(637ه) : إنّ «العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك »[2] . حيث نلاحظ استعمالهما لكلمة (عدول) صراحة في المعنى الذي درج عليه علم اللغة الحديث.

هذه نماذج من استعمال القدماء لكلمة العدول أو ما اشتق منها، ويمكن أن نعرّف العدول انطلاقا من سياقات استعمالهم للكلمة بأنه: الخروج أو الانحراف والميل من صياغة أو تعبير إلى صياغة أو تعبير آخر لغرض معين.

التّذكير والتّأنيث

ظاهرة التّذكير والتأنيث من الظّواهر الّتي تحدث عنها علماء العربيّة في مصنّفاتهم ، بل أفردوا لها كثيرا من المؤلّفات التي تحمل عنوان (المذكر والمؤنث) نذكر من أصحابها: الفراء(207 ه)، وأبا حاتم السجستاني (255 ه)، والمبرد (285 ه)، والمفضل بن سلمة (290 ه)، والأنباري (328 ه)، والتستري (360 ه)، وابن جني (392 ه)، وابن فارس (395 ه)، وابن الأنباري (577ه)" [3]

وذهب العلماء وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ التذكير هو الأصل والتأنيث فرع حيث قال: " واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشّيء ذكر" [4] .

وتلقف العلماء كلام سيبويه السابق فنصوا في كتبهم على أصليّة المذكر وفرعية المؤنث[5] .

ولما كان المذكر أصلا استغنى عن علامة تبيّن أنه مذكر، ولما كان المؤنث فرعا افتقر إلى علامة تبين أنه مؤنث؛ لأنّه خرج عن أصله من التّذكير المدرك بغير علامة فلا بد من العلامة الدالة على ما خرج إليه[6] .

ولما كان المؤنث مفتقرا إلى العلامة بينوا علامات التأنيث وحددوها، قال ابن مالك(672ه):

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

ويُعْرَفُ التَّــقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ... وَنَحْوِهِ كَــالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ [7]

---

[1] - ابن جني، الخصائص، ج3، ص20.

[2] -ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص145

[3] -ينظر: محمود فهمي حجازي، ص115 .

[4] -سيبويه ، الكتاب، ج1، ص22 .

[5] -ينظر : المبرد ، ج3، ص320، وابن السراج ، الأصول في النحو، ج2، ص415 ، و ابن الوراق، علل النحو، ص296 ، وابن جني، الخصائص، ج2، ص392، وابن جني ، الألفاظ المهموزة، ص50.

[6] - ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص534، والشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج5، ص268 ـ 269، والمكودي، شرح المكودي على الألفية، ص279.

[7] - ابن مالك ، ألفية ابن مالك ، ص160.

ومعنى هذين البيتين أن علامة التأنيث إما علامة ظاهرة وهي إذ ذاك تكون تاء أو ألفا بنوعيها : المقصورة والممدودة، وإما علامة مقدرة تعرف بأمور منها:

1. عود الضمير على الاسم الذي قدرت فيه نحو: الكتف نهشتها ، والعين كحلتها.
2. وصف ذلك الاسم بمؤنث نحو: أكلت كتفا مشوية.
3. رد التاء إليه في التصغير نحو: كتيفة تصغير كتف.

وسنعرض هنا إلى نوعين من العدول عن التذكير إلى التّأنيث أو العكس في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم:

أ . العدول عن التذكير إلى التأنيث في الأسماء الظاهرة واخترنا لذلك مثالين: (ذكر . ذكرى) و(الذي . التي).

ب . العدول عن التذكير إلى التأنيث في الأسماء المضمرة واخترنا لذلك مثالين أيضا: (أنفخ فيه . تنفخ فيها) و(بطونه . بطونها).

1- العدول عن التذكير إلى التأنيث في الأسماء الظاهرة

المقصود بالأسماء الظاهرة هنا خلاف المضمرة، ومن المواضع التي عدل فيها عن التذكير إلى التأنيث أو العكس:

1-1- ذكر . ذكرى

ورد هذان اللفظان في أربعة مواطن من القرآن، ثلاثة منها للمذكر وواحد للمؤنث، حيث قال الله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ) (الأنعام: ٩٠)، وقال أيضا:(وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) (يوسف: ١٠٤)، وقال :(قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ (86) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) (ص: ٨٦ - ٨٧) وقال: (إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) (التكوير: ٢٧)، فمرة وصف القرآن بأنه ذكرى، ومرة أخرى بأنه ذكر فلماذا عدل عن التذكير إلى التأنيث في الآية الأولى؟ وعدل عن التأنيث إلى التذكير في الآية الأخيرة ؟ ولم اختص كل لفظ بالموضع الذي ورد فيه ؟

قبل ذلك نشير إلى أن الذكر والذكرى مشتقان من مادة واحدة وهي (ذ ك ر) وتدل على معان عدة منها: خلاف النسيان، وجري الشّيء على اللسان، والكتاب الذي فيه تفصيل الدين، والشرف والعلاء وقراءة القرآن والصّلاة والدّعاء.[1]

أمّا من حيث الصّيغة الصّرفية فالذّكر مصدر (ذكر)، وأما الذكرى فاسمُ مصدر لذكر أو تذكر[1] ، وهي من حيث المعنى تشمل الذكر وزيادة؛ إذ هي كثرة الذكر، ولذا فهي أبلغ منه كما قال الرّاغب.[2]

---

[1] - ينظر: الخليل، العين، ج5، ص346، والأزهري، تهذيب اللغة،ج10، ص94 ، وابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص358 . 359.

فإذا ثبت الفرق بين الذّكر والذّكرى فلا شكّ في أنّ هناك سرّا في استعمال الذكرى في آية سورة الأنعام والعدول عنها إلى استعمال الذكر في آيات السور الأخر مع أنّ جميع هذه الآيات تكاد تكون متطابقة من حيث كلماتها.

عند رجوعنا إلى أقوال المفسرين في هذه الآيات لم نجد عندهم فرقا يذكر بين الذّكر والذكرى، وحاصل ما يذكرونه هو أن الذّكر و الذكرى يعنيان: العظة أو الموعظة أو التّذكير أو التذكرة أو الشرف، فيذكرون الدلالة اللّغوية للفظين دون ذكر سبب العدول عن تذكيرها إلى تأنيثها أو العكس.[3]

أما علماء المتشابه اللفظي فلهم وقفة مع سرّ هذا العدول، حيث يرى الكرماني(505ه) أن سرّ اختصاص الذكرى بآية الأنعام هو ما تقدمها من قوله تعالى : (وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (68) وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (الأنعام: ٦٨ – ٦٩)، فلما ذَكَرَ (الذكرى) مرتين قبل الآية التي نحن بصددها، كان الإتيان بالذّكرى أليق من الإتيان بالذّكر حتى يتم التناسب والتناسق[4] .

ولم يشر الكرماني إلى سبب العدول إلى التذكير في آيات السور الأخر، ولعل ذلك راجع إلى مجيء (الذِّكْر) على الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء التّذكير، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علة مجيئه عليه.

ووافق الكرمانيَّ في هذا التوجيه كلٌّ من ابن جماعةَ(733ه)[5] ، والأنصاريّ(926ه)[6] ، حيث نقلا كلامه وأخذا به.

وذهب الغرناطي(708ه) في تعليل هذا العدول مذهبا قريبا مما ذهب إليه الكرماني، حيث نظر في سياق الآيات ورأى أن ما استدعى التأنيث في آية الأنعام هو ما تقدمها من تأنيث الضمائر في قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ) (الأنعام: ٨٩) ففي هذه الآية ورد ضمير المؤنثة الغائبة ثلاث مرات فناسبه لفظ (الذكرى) ليحصل التلاؤم اللفظي، ولو جاء بلفظ (الذكر) لحصل التنافر وعدم التناسق[7] .

---

(1) -ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص314، والطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص360 .

(2) -ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص329 .

(3) - ينظر: الطبري، جامع البيان، ج1، ص574، والسمرقندي، بحر العلوم، ج1، ص500 ، ومكي بن أبي طالب ، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج5، ص3647، والواحدي ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص561، والسّمعاني ، تفسير القرآن، ج3، ص70 ، والبغوي، معالم التنزيل، ج2، ص217، والزمخشري، الكشاف، ج2، ص508، وابن الجوزي، زاد المسير، ج2، ص476، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص271، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج3، ص178، والنسفي ، مدارك التنزيل، ج2، ص137، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج3، ص192 .

(4) - ينظر: الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص110 .

(5) - ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص163.

(6) - ينظر: الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن، ص170 ـ 171 .

(7) - ينظر: الغرناطي ، ملاك التأويل، ص163.

إنَّ ما ذهب إليه الغرناطي هنا غيرُ مُسَلَّمٍ به، إذ لو رجعنا وعددنا الضمائر التي تعود على مذكر قبل لفظ (الذكرى) لوجدناها أكثر من ضمائر المؤنّث، وقد بلغت ثمانية ضمائر كلّها تعود على مذكّر، فلو كان الأمر كما قال الغرناطيّ لكان التّذكير هنا أولى من التأنيث.

وأمّا ما استدعى العدول إلى التذكير في السّور الأخر فقد وقف عليه الغرناطيّ في سورة التّكوير ورجعه أيضا إلى كثرة الضّمائر التي تعود على مذكّر، ممّا يقتضي حصول التّناسق والتّلاؤم.[1]

1-2- الذي . التي

ورد هذان اللفظان في قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (السجدة: ٢٠) وقوله : (فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ) (سبأ: ٤٢)،فعبّر سبحانه بالّذي في موضع وبالّتي في موضع آخر، ومعلوم أن (الذي) تدلّ على مذكّر، و(الّتي) تدلّ على مؤنّث، فما سرّ العدول عن المذكّر إلى المؤنّث أو العكس ؟

الّذي والّتي اسمان موصولان، والاسم الموصول في عرف النّحاة: " ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤوّلة غير طلبيّة ولا إنشائيّة" [2] .

يمكن اختصار هذا التّعريف بالقول إنّ الموصول ما افتقر أبدا إلى صلة وعائد، فالصّلة هي الجملة أو شبهها بعده، والعائد هو الضّمير الّذي يعود عليه.

هذان الاسمان يعتبران كالأصل لجميع الأسماء الموصولة، وإذا أشكل عليهم أمر غيرهما استدلّوا على موصوليّته بصلاحية موضعه للّذي إن كان مذكّرا، وللّتي إن كان مؤنثا[3] ، وهما مستعملان في كلّ لغة كما أن موصوليّتهما لازمة في الغالب بخلاف موصوليّة غيرهما[4] .

يعد هذا العدول الحاصل بين الّذي والتي في هذين الموضعين من المواطن التي وقف عند توجيهها بعض المفسرين وبعض علماء المتشابه اللفظي، وحاصل هذه التوجيهات أربعة:

التوجيه الأول: وهو ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي(420ه) حين قال:« إن النّار في قوله في سورة السجدة، ظاهرة موضع المضمر لتقدم ذكره في قوله: (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا) (السجدة:٢٠) فأضمرت في قوله: (أُعِيدُوا فِيهَا) وأظهرت في قوله: (وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ) أي عذابها، فوقعت مظهرة مكان المضمر. والتي في سورة سبأ لم تجئ هذا المجيء لأنها في مكانها مظهرة.

---

[1] -ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص162. 163

[2] -ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص186

[3] – المصدر نفسه ، ج1، ص189.

[4] - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص253 .

فلما كان المضمر لا يوصف بعُد عن الوصف ما حلّ محلّه، لأنه سدّ مسدّه، فوصف ما أضيف إليه وهو العذاب، فجاء: (عَذَابَ النَّارِ الَّذي كُنْتُمْ بِه تُكَذِّبُونَ) ولمّا لم يتقدم ما في سورة سبأ ما منزلته منزلة المضمر صرح الوصف له فأجري عليه وجاء: (عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ) الآية[1] .

نفهم من كلام الخطيب الإسكافيّ أربعة أمور:

1. أنّ الوصف بالتكذيب يكون للنار ويكون للعذاب أي إن الكافرين قد يكذبون بالنار أصلا وقد يكذبون بعذابها.

2. الأصل في الوصف بالتكذيب أن يكون للنار، ويدل على ذلك قوله تعالى: (يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا (13) هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ) (الطور: ١٣ – ١٤)، وقوله: (هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ) (الرحمن: ٤٣).

3. المانع من وصف النار في آية السجدة مانع لغوي ، وهو وقوعها موقع المضمر ، والمضمر لا يوصف فلما كان كذلك انطبق الحكم على ما حل محله.

4. وصف النار في آية سبأ بتكذيبهم بها جاء على الأصل وما جاء على الأصل لا يسأل عنه.

ووافق الإسكافي في هذا التوجيه كل من الكرماني[2] ، والأنصاري.[3]

التوجيه الثاني: وهو ما ذهب إليه الرازي(606ه) حين قال : « جعل المكذب هنالك العذاب وجعل المكذب هاهنا النار وهم كانوا يكذبون بالكل، والفائدة فيها أن هناك لم يكن أول ما رأوا النار بل كانوا هم فيها من زمان بدليل قوله تعالى: (كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (السجدة: ٢٠) أي العذاب المؤبد الذي أنكرتموه بقولكم: (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) (البقرة: ٨٠) أي قلتم إن العذاب إن وقع فلا يدوم فذوقوا الدائم، وهاهنا أول ما رأوا النار لأنه مذكور عقيب الحشر والسؤال فقيل لهم: (هذه النار التي كنتم بها تكذبون. [4]

إنّ هذا التوجيه يعتمد على السياق بشكل جلي، فعند توجيه التذكير في آية السّجدة بين أن سياقها يدل على أن هؤلاء الكافرين في النار أصلا واستدل على ذلك بقوله تعالى : كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا) ولما كانوا في النار أصلا فلا يعقل أن يكذبوا بها، بل المعقول من ذلك أن يكذبوا بعذابها وأنها لن تمسهم إلا أيّاما معدودة.

وعند توجيهه للتأنيث في آية سبأ استعان أيضا بسياق الآيات الذي يبين أن الموقف موقف حشر وسؤال وهو ما يبينه قوله تعالى: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (40) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ) (سبأ: ٤٠ – ٤١) فلما لم يكونوا قد رأوا النار بعد ولا عذابها جاز التّكذيب بها.

---

[1] -الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ص1066 . 1067.

[2] -ينظر: الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص205 .

[3] - ينظر: الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن، ص455.

[4] -الرازي، مفاتيح الغيب، ج25، ص213 .

التّوجيه الثالث : وهو ما ذهب إليه الغرناطي حين قال : « والجواب عنه: أن آية السجدة اقترن بها ما يستدعي أن يناسب وهو قوله تعالى: وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ) (السجدة: ٢١) فلما تفصل ذكر العذاب إعلاماً بإلحاق ضريبة الأدنى والأكبر بمن جرى الوعيد لهم، والعذاب مذكر وقد تكرر، فتأكد رعيه، فناسبه عودة الضمير قبله إلى العذاب المضاف إلى النار مذكراً ليجري ذلك كله مجرى واحداً. ولما لم يكن يتلو آية سورة سبأ ولا قبلها ما يستدعي ذلك، أعيد الضمير إلى النار مؤنثاً، ليحصل في السّورتين ورود الوجهين الجائزين كما تقدم مع الّتناسب[1] .

نفهم من كلام الغرناطي أمرين:

1. أنّ الوجهين جائزان.

2. أنّ تكذيبهم بالنّار هو الأصل ولذلك لا يسأل عنه.

كما نلاحظ أنه اعتمد على السياق اللاحق في توجيهه ورأى أنه كان سياق تفصيل للعذاب، ولما كان الاعتناء بذكر العذاب ناسبه عود الضمير عليه مذكرا، ليفهم أنه وصف للعذاب لا للنّار.

التوجيه الرابع : وهو ما ذهب إليه محمد الطاهر بن عاشور حين قال في تفسير آية سبأ: «وقد علّق التّكذيب هنا بنفس النار فجيء باسم الموصول المناسب لها ولم يعلق بالعذاب كما في آية سورة السّجدة (وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (السّجدة: ٢٠) لأنّ القول المخبر عنه هنا هو قول الله تعالى وحكمه وقد أذن بهم إلى جهنّم وشاهدوها كما قال تعالى آنفا: (وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ) (سبأ: ٣٣) فإنّ الذي يرى هو ما به العذاب، وأما القول المحكي في سورة السجدة فهو قول ملائكة العذاب بدليل قوله: (كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (السجدة: ٢٠)" [2] .

إن هذا التوجيه يشبه توجيه الرازي، لكنه يختلف عنه في الدليل، فهو يرى أنّ اختلاف الوصف تذكيرا وتأنيثا راجع إلى اختلاف القائل، ففي آية سبأ القول هو قول الله والدليل: (ونقول)، وفي آية السجدة القول هو قول ملائكة العذاب، والدليل: (وقيل لهم).

كما اعتمد أيضا على السياق السابق وهو قوله تعالى: (وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ) (سبأ: ٣٣) والعذاب لا يرى وإنما يرى الشيء الذي به يكون العذاب وهو النار فلهذا ناسبها التأنيث.

2- العدول عن التذكير إلى التأنيث في الضّمائر

بعد أن عرضنا إلى العدول عن التذكير إلى التأنيث أو العكس في الأسماء الظاهرة نتحدث عن العدول عن التذكير إلى التأنيث أو العكس في الأسماء المضمرة أو الضمائر، والمقصود بالضمير أو المضمر:

---

[1] -الغرناطي، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل ، ص404 .

[2] – محمد الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير، ج22، ص224 . 225 .

ماوضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب[1] ، أو هو " مادل على مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة" .[2].

وسمي الضمير أو المضمر مضمرا " من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته ، ومنه قولهم : أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ـ وهي التاء والكاف والهاء ـ والهمس هو الصوت الخفي " .[3]

وسنتحدث هنا عن العدول عن ضمير الغائب المذكر إلى ضمير الغائبة المؤنثة أو العكس محاولين الكشف عن سر تذكير الضمير في موضع وتأنيثه في موضع آخر، وسنقتصر على مثالين: أحدهما (أنفخ فيه ـ تنفخ فيها)، والثّاني : (بطونها ـ بطونه).

2-1- أنفخ فيه . أنفخ فيها

ورد هذان الضميران عند قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ) (آل عمران: ٤٩)، وقوله في المائدة حكاية عنه أيضا: (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي) (المائدة: ١١٠) فجاء بالضمير مذكرا في آية آل عمران، وعدل عنه إلى الضمير المؤنث في آية المائدة.

عند مطالعتنا لما قاله المفسرون في هذين الآيتين لم نجد عندهم تفسيرا لتخصيص كل ضمير بالموضع الذي ورد فيه، وإنما وجدناهم يعللون سبب التذكير والتأنيث، وعلى أي شيء يعود الضميران، فقال بعضهم: إن الضمير المذكر في آية آل عمران يعود على الطين أو الطير[4] ، والضّمير

---

[1] - ينظر: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ج1، ص178، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص63، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص88، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص87 .

[2] الرسموكي، شرح حدود الأبدي في علم النحو، ص115.

[3] - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص168 .

[4] - ينظر : الفراء، معاني القرآن، ج1، ص214 ، والطبري، جامع البيان، ج6، ص426، والثعلبي ، الكشف والبيان، ج3، ص71، ومكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج2، ص1018، والواحدي ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج1، ص439، والبغوي، معالم التنزيل، ج1، ص441، والرازي، مفاتيح الغيب، ج8، ص228، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص153، والخازن، لباب التأويل، ج1، ص247 .

المؤنث في آية المائدة يعود على الهيئة أو الصّورة[1] . وقال آخرون: إن كلا الضميرين يعودان على الكاف. [2]

إنّ هذه الأوجه التي ذكرها المفسرون في عود الضمير لا تفيدنا في شيء سوى تفسير الوجه النحوي له وصلاحه للعود على مذكر أو مؤنث في اللفظ أو في المعنى، وأما أن تفسر وتكشف لنا سر العدول إلى الضمير المذكر في موضع و إلى الضمير المؤنث في موضع آخر فلا.

أمّا أصحاب كتب المتشابه اللفظي فلم يكتفوا بالجواب عن وجه التذكير والتأنيث فحسب، بل تعدوه إلى إبراز سر التّخصيص ولهم في ذلك ثلاثة توجيهات:

التوجيه الأول : وهو ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي حين قال : " إن الأول الذي ذكّر الضمير فيه، إنما هو فيما أخبر الله عز وجل به عن عيسى على نبينا وعليه السلام ، وقوله عليه السلام لبني إسرائيل (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (آل عمران: ٤٩) وعد الآيات كلها عليهم، منها: أني آخذ من الطين ما أصور منه صورة على هيئة الطير في تركيبه، فأنفخ فيه، فينقلب حيوانا لحما، قد ركب عظما وخالط دما واكتسى ريشا وجناحا كالطائر الحي، والقصد في هذا المكان إلى ذكر ما تقوم به حجته عليهم وذلك أوّل ما يصوّر الطين على هيئة الطّير، ويكون واحدا تلزم به الحجّة، فالتّذكير أولى به.

والآية في سورة المائدة المخصوصة بتأنيث الضّمير العائد إلى ما يخلقه، هي في ذكر ما عدّد الله من النّعم على عيسى عليه السّلام وما أصحبه إيّاه من المعجزات وأظهر على يده من الآيات ... والإشارة في هذه الآية ليست إلى أوّل ما يبديه لبني إسرائيل من ذلك محتجّا به عليهم، وإنّما هي إلى جميع ما أذن الله تعالى في كونه دلالة على صدقه من قبيل الصّور التي يصوّرها من الطّين على هيئة الطير، وذلك جمع التّأنيث أولى به". [3]

نفهم من كلام الخطيب الإسكافي أن سر التذكير في آية آل عمران راجع إلى كون عيسى عليه السلام في بداية تحديهم وإقامة الحجة عليهم، وهذا الموقف يكفي فيه أول ما يصور من الطين لتقوم الحجة فلما كان واحدا ناسبه التذكير. وأمّا في آية المائدة فقد كان السياق سياق تعداد للنعم والمعجزات وقد سبق الفعل منه مرات فحسن التأنيث لجماعة ما صوّره من ذلك.

---

[1] - ينظر: مقاتل ، تفسير مقاتل، ج1، ص515، والطبري، جامع البيان ، ج11، ص215 ، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص413، ومكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية ، ج2، ص1017، والخازن، لباب التأويل ، ج2، ص91، وأبو حيان ، البحر المحيط، ج4، ص407، والإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، ج1، ص509، وعمر نووي ، مراح لبيد، ج1، ص301.

[2] - ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص364/ ج1، ص691 ، والبيضاوي، ، أنوار التنزيل،ج2، ص18، والنسفي ، مدارك التنزيل، ج1، ص257، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم،ج1، ص485، وابن جزي ، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص249، والنيسابوري ، غرائب القرآن، ج3، ص36 .

[3] - الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ص ص372 . 374 .

وقد وافق هذا التوجيه الكرماني واختصره فقال : " فِي هَذِه السُّورَة إِخْبَار قبل الْفِعْل فوحده، وَفِي الْمَائِدَة خطاب من الله تَعَالَى لَهُ يَوْم الْقِيَامَة وَقد تقدم من عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام الْفِعْل مَرَّات وَالطير صَالح للْوَاحِد وَصَالح للْجَمِيع". [1]

كما وافقه ابن جماعة[2] ، والأنصاري إلا أن هذا الأخير علل التذكير والتأنيث بالتفنن في التعبير جريا على عادة العرب في تفننهم في الكلام[3] ثم ناقض نفسه بنقل كلام الكرمانيّ في سر التخصيص؛ لأن قوله (تفننا) ينفي أن تكون هناك نكتة في اختصاص كل ضمير بموضعه الذي ورد فيه.

التوجيه الثاني : وهو ما ذهب إيه الغرناطي بعد تمهيد ذكر فيه جواز التذكير والتأنيث حيث قال:

" الجواب عن وجه التخصيص والله أعلم: أن الترتيب الذى استقر عليه القرآن فى سوره وآياته أصل مراعى ... وعودة الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى، وعودته على المعنى ثان عن ذلك، وكلا التعبيرين عال فصيح ، فعاد فى آية آل عمران على الكاف لأنها تعاقب مثل وهو مذكر فهذا لحظ لفظي، ثم عاد فى آية المائدة إلى الكاف من حيث هي فى المعنى صفة؛ لأن المثل صفة فى التقدير المعنوي، فحصل مراعاة المعنى ثانيا على ما يجب ... فجرى فى آية آل عمران على ذلك لأنها متقدمة فى الترتيب، وجرى فى آية المائدة على ما هو ثان؛ إذ هى ثانية فى الترتيب وذلك على ما يجب" [4] .

اعتمد الغرناطي في هذا التوجيه على أمرين:

أحدهما: ترتيب سور القرآن، وهو أمر توقيفي كما جاء في البرهان .[5]

الثاني: أن الضمير قد يعود على اللفظ وهو الأولى، وقد يعود على المعنى وهو خلاف الأولى لكنه يبقى فصيحا عاليا.

فلما كانت سورة آل عمران متقدمة في الترتيب على سورة المائدة أعطي ما هو أولى للسورة المتقدمة وما هو خلاف الأولى للسورة المتأخرة.

التوجيه الثالث : وهو ما ذهب إليه الغرناطي أيضا وعده جوابا ثانيا عن سر التّخصيص، حيث قال: «وجواب ثان: وهو أنه قد ورد قبل ضمير آية آل عمران من لدن قوله تعالى: (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ) (آل عمران: ٤٤) إلى قوله: (فَأَنْفُخُ فِيهِ) (آل عمران: ٤٩) نحو من عشرين ضميرا من ضمائر المذكر فورد الضمير فى قوله "فأنفخ فيه " ضمير مذكر ليناسب ما تقدمه ويشاكل الأكثر الوارد قبله.

أما آية العقود فمفتتحة بقوله تعالى: (اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ) (المائدة: ١١٠) وخلقه الطائر ونفخه فيه من أجل نعمه تعالى عليه لتأييده بذلك فناسب ذلك تأنيث الضمير ولم تكثر الضمائر هنا ككثرتها هناك فجاء كل من الآيتين على أتم مناسبة[6] .

---

[1] -الكرماني ، البرهان في توجيه متشابه القرآن ، ص90 .

[2] -ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص129 .

[3] ينظر: الأنصاري ، فتح الرحمن في كشف ما يلتبس من القرآن، ص89 .

[4] -الغرناطي، ملاك التأويل، ج1، ص83.

[5] -الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص260.

[6] -الغرناطي، ملاك التأويل، ص84.

إن هذا التوجيه ينظر إلى السياق السابق ومدى تلاؤم الألفاظ بعضها مع بعض، فلما كثرت الضمائر التي تعود على مذكر قبل آية آل عمران . وقد بلغت ثلاثة وعشرين ضميرا . ناسبها تذكير الضّمير، ولما لم يكن الأمر كذلك في سورة المائدة جاء بالضمير مؤنثا.

وأما قوله إن آية العقود مفتتحة بذكر نعمة الله عليه لذا ناسبها التأنيث فلا يستقيم؛ لأن آية آل عمران أيضا مفتتحة بذكر مجيئه بآية من ربه ، ولو كان التأنيث في المائدة بسبب ذكر النعمة لكان في آل عمران أيضا لأنه ذكر الآية.

إن التوجيه الأول . حسب رأينا . هو الأقرب إلى الصواب لأمرين:

1. زمن الخلق في آية آل عمران يحتمل الحال والاستقبال؛ لأنه جاء بصيغة المضارع (أخلق) ، أما في آية المائدة فهو في الماضي لوجود (إذ) وهي ظرف لما مضى من الزمان.

2. في آية آل عمران كان الخلق لهم؛ لأنه قال : (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ) (آل عمران: ٤٩) فدل هذا على وجود تحد وإقامة حجة ، أما في آية المائدة فلم يبين لمن خلق تلك الهيئة من الطين.

2-2-بطونه . بطونها

ورد هذان الضميران في قوله تعالى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) (النحل: ٦٦)، وقوله: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (المؤمنون: ٢١)، حيث جاء بالضمير في الآية الأولى مذكرا (بطونه) ، وعدل به إلى الضمير المؤنث (بطونها) في الآية الثانية مع أنهما يعودان على شيء واحد (الأنعام. (

قبل أن نحاول الكشف عن سر هذا العدول نشير إلى أن عود الضمير في آية النّحل مذكرا على الأنعام مشكل عند بعضهم؛ لأنّ الأنعام جمع، والأصل أن يعود عليها الضمير مؤنثا كما في آية المؤمنون، ولهذا سارع علماؤنا إلى تعليل جواز التذكير في مثل هذا الموضع، فقال بعضهم: " إن النّعم والأنعام شيء واحد وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النعّم إذ كان يؤدي عن الأنعام". [1] .

وقال بعضهم : إن الأنعام يذكر ويؤنث لأنه اسم للجنس[2] ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: " وأما أفعال فقد يقع للواحد، من العرب من يقول : هو الأنعام ، وقال الله عز وجل :(نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) (النحل: ٦٦"[1] .

---

[1] -الفراء، معاني القرآن، ج2، ص108 ، وينظر: أبو عبيدة ، مجاز القرآن، ج1، ص362، وابن قتيبة، غريب القرآن، ج1، ص208، والثعلبي، الكشف والبيان، ج6، ص26، وأبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج2، ص281 ، وابن سيده، المخصص، ج5، ص144.

[2] -ينظر: الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص209، والنَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص254، وابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، ج2، ص409، ومكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية ، ج6، 4028، والزمخشري، الكشاف، ج2، ص615، وابن عطية، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص405، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص800، والأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص70، وابن سيده، المخصص، ج5، ص144 .

وقال بعضهم: " إن لفظ الأنعام مفرد وضع لإفادة الجمع فهو بحسب اللفظ مفرد فيكون ضميره ضمير الواحد، وهو مذكر وبحسب المعنى جمع فيكون ضميره ضمير الجمع" .[2]

وقال ابن العربي(543ه) بعد أن ذكر الإشكال في مجيء الضمير بلفظ المذكر عائدا على جمع مؤنث:

" وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِسِتَّةِ أَجْوِبَةٍ: الْأَوَّلُ: قَالَ سِيبَوَيْهِ: الْعَرَبُ تُخْبِرُ عَنْ الْأَنْعَامِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَمَا أَرَاهُ عَوَّلَ عَلَيْهِ إلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَهَذَا لَا يُشْبِهُ مَنْصِبَهُ، وَلَا يَلِيقُ بِإِدْرَاكِهِ.

الثَّانِي: قَالَ الْكِسَائِيُّ: مَعْنَاهُ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِ مَا ذَكَرْنَا، وَهَذَا تَقْدِيرٌ بَعِيدٌ لَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ.

الثَّالِثُ: قَالَ الْفَرَّاءُ: الْأَنْعَامُ وَالنِّعَمُ وَاحِدٌ، وَالنَّعَمُ مُذَكَّرٌ، وَلِهَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ: هَذَا نَعَمٌ وَارِدٌ، فَرُجِعَ إلَى لَفْظِ النَّعَمِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْأَنْعَامِ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ طَوِيلٌ مُسْتَغْنًى عَنْهُ.

الرَّابِعُ: قَالَ الْكِسَائِيُّ أَيْضًا: إنَّمَا يُرِيدُ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِ بَعْضِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: مَعْنَاهُ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِ أَيُّهَا كَانَ لَهُ لَبَنٌ مِنْهَا.

الْخَامِسُ: أَنَّ التَّذْكِيرَ إنَّمَا جِيءَ بِهِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ عَلَى ذِكْرِ النَّعَمِ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ لِلذَّكَرِ مَنْسُوبٌ...

السَّادِسُ: قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ: إنَّمَا يَرْجِعُ التَّذْكِيرُ إلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثُ إلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ فَذَكَّرَ فِي آيَةِ النَّحْلِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ، وَأَنَّثَ فِي آيَةِ الْمُؤْمِنِ بِاعْتِبَارِ تَأْنِيثِ لَفْظِ الْجَمَاعَةِ وَيَنْتَظِمُ الْمَعْنَى بِهَذَا التَّأْوِيلِ انْتِظَامًا حَسَنًا. وَالتَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ الْجَمَاعَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ الْجَمْعِ أَكْثَرُ فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةُ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ وَمَهَا فِلَسْطِينَ" .[3]

يمكن أن نعقب على كلام ابن العربي بما يأتي:

1. رده على سيبويه وزعمه أنه عول على هذه الآية فقط لا يستقيم؛ لأن سيبويه لم يقصد الاطراد بل قصد أنه قد يقع قليلا وهو المستفاد من (قد) التي تفيد هنا التقليل، ثم إنه سمع بعض العرب تقول : (هو الأنعام) فلم يقتصر على الآية في حكمه.

2. قوله (تأويل الكسائي بعيد) لايستقيم أيضا لوجود شواهد كثيرة من كلام العرب تؤيده[4] .

3. عدم رده على تأويل الكسائي الذي عوّل عليه أبو عبيدة يدل على أنه ارتضاه وأنه تأويل مقبول.

4. يقصد من قوله (لأن اللبن للذكر منسوب) أن اللبن يكون من طرق الفحل الناقة، فأصل اللبن ماء الفحل، وهذا الوجه ضعفه العكبري فقال: " وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ وَإِنْ نُسِبَ إلَى الْفَحْلِ فَقَدْ جَمَعَ الْبُطُونَ، وَلَيْسَ فَحْلُ الْأَنْعَامِ وَاحِدًا، وَلَا لِلْوَاحِدِ بُطُون" .[5]

---

[1] -سيبويه، الكتاب، ج3، ص230 .

[2] -الخازن، لباب التأويل، ج3، ص84، وينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج20، ص230 ، و المُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب، ص498.

[3] - ابن العربي، أحكام القرآن، ج3، ص130 . 131 .

[4] -ينظر: الفراء ، معاني القرآن، ج2، ص109، والطبري، جامع البيان، ج17، ص239 . 240 ، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص800.

[5] -العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، 801 .

5. الجواب السادس هو جواب ابن العربي وهو جواب مقبول لا يبتعد عن الأجوبة السابقة التي ضعف بعضها، وزعمه أن التأنيث باعتبار الجماعة والتذكير باعتبار الجمع كثير جدا مبالغ فيه.

6. جميع هذه الأقوال يستأنس بها في معرفة الوجه النحوي لعود الضمير وأنه جائز أن يذكر وجائز أن يؤنث لكنها لاتجيب عن سر التخصيص بتذكير الضمير في آية النحل وتأنيثه في آية المؤمنون.

وبمطالعتنا ما قاله أصحاب كتب المتشابه اللفظي عن سر هذا العدول، استوقفنا توجهان:

التوجيه الأول: وهو ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي حين قال: « (الأنعام) في سورة النحل وإن أطلق لفظ جمعها فإن المراد به بعضها ألا ترى أن الدَّر لا يكون لجميعها، وأن اللبن لبعض إناثها، فكأنه قال: وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه ... وليس كذلك ذكرها في سورة المؤمنين[1] ، لأنه قال: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (21) وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) (المؤمنون: ٢١ - ٢٢) فأخبر عن النِّعم التي في أصناف النعم إناثها وذكورها، فلم يحتمل أن يراد بها البعض كما كان في الأول ذلك[2] .

إن الذي دفع الإسكافي إلى القول بأن الضمير في آية النحل يعود على بعض الأنعام، وأن الضمير في آية المؤمنون يعود على جميعها ذكورها وإناثها هو السياق اللغوي اللاحق؛ ذلك أنه خص اللبن بالذكر في آية النحل، وخص المنافع بالذكر في آية المؤمنون، ولما كان اللبن لايكون من جميع الأنعام بل من بعضها عاد الضمير على البعض مذكرا، ولما كانت المنافع في جميع الأنعام عاد عليها مؤنثا.

وممن أخذ بتوجيه الإسكافي: الكرماني[3] ، وابن جماعة[4] ، والنيسابوري[5] ، والسّامرائي إلا أن هذا الأخير يرى أن الضّمير المذكّر للقلّة والمؤنّث للكثرة حيث قال:« فجاء بضمير القِلَّة وهو ضمير الذكور للأنعام التي يُستخلص منها اللبن، وهي أقل من عموم الأنعام، وجاء بضمير الكثرة وهو ضمير الإناث لعموم الأنعام. فلما كانت الأنعام في الآية الثانية أكثر جاء بالضمير الدال على الكثرة. وهذا جارٍ على وفق قاعدة التعبير في العربية التي تفيد أن المؤنث يُؤتى به للدلالة على الكثرة بخلاف الذكور، وذلك في مواطن عدة كالضمير وأسماء الإشارة وغيرها.[6]

التوجيه الثاني: وهو ما ذهب إليه الغرناطي حيث يرى أن سر توحيد الضمير وتذكيره هو إرادة الجنس ثم حكى قول سيبويه الذي تقدم، وأما في سورة المؤمنون فيرى أن " التأنيث والجمع لما بني على ذلك من قوله: (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (21) وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ

---

[1] -هكذا وردت في الكتاب ، والأصح (سورة المؤمنون) لأنها علم على السورة المخصوصة فتحكى بلفظها .

[2] - الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ص852 . 853 .

[3] -ينظر: الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص162 .

[4] -ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني، ص229 .

[5] - ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، ج4، ص477 . 478 .

[6] -فاضل السامرائي ، التعبير القرآني، ص177 .

تُحْمَلُونَ) (المؤمنون: ٢١ - ٢٢)، فنوسب بضمير الأنعام ما أتبع به من الضمائر في قوله: فيها، ومنها وعليها. فورد بصورة التأنيث والجمع" [1].

إن الشّطر الأول من توجيه الغرناطي لا يفسر التخصيص وإنما يفسر وجه التذكير، أما الشطر الثاني من توجيهه فهو توجيه جيد يعتمد على تناسق الكلمات بعضها مع بعض، ولو وضعنا الضمير المذكر مكان المؤنث لفسد النظم واختل جرس الكلام.

في ختام هذه الجزئية نشير إلى توجيه عبد الكريم يونس الخطيب ـ الذي وقف وقفة طويلة مع هذا العدول، فبعد أن ذكر اختلاف المفسرين وتعدد آرائهم في تأويل تذكير الضمير في آية النحل تساءل عن سبب اختلاف النظم في آيتي النحل والمؤمنون ثم أورد قول من قال إن الأنعام تجيء في اللغة بمعنى المفرد كما تستعمل جمعا، ثم رد عليه فقال:«والقول بأن (الأنعام) لفظ مفرد، مثل ثوب (أخلاق) ونطفة (أمشاج) قول متهافت لا يراد منه إلا الخروج من هذا الموقف بين يدي الآية الكريمة، وتسوية نظمها على أية صورة.[2]

ثم اعتمد على ماورد في القرآن من لفظ الأنعام وقالها إنها لم تستعمل قط بمعنى المفرد على كثرة ما ورد فيه من ذكر هذا اللفظ (وردت سبع عشرة مرة باحتساب الموضعين الذين نحن بصدد تعليل سر العدول فيهما) وأورد أمثلة لذلك.[3]

وبعد ذلك ذكر رأيه في هذا العدول فقال: « والذي نراه في مجيء الضمير في آية النحل مفردا مذكرا على غير ما يقتضيه الاستعمال اللغوي، هو أن الحيوان الذي يشرب لبنه، ويؤكل لحمه، هو الحيوان المجترّ، بخلاف الحيوان الذي له لبن، ولكن لا يحل شرب لبنه، ولا أكل لحمه، وهو غير مجترّ كالكلب، والخنزير.

والحيوان المجترّ، له خاصية في جهازه الهضمي.. فله معدة، وله معى، وله كرش، يختزن فيه الطعام وبعيد مضغة مجترا.. بخلاف الحيوان غير المجتر فإنه ليس له هذا (الكرش) الذي يختزن فيه الطعام.. ومن هنا يبدو الحيوان المجتر وكأنه لا يحمل بطنا واحدا كسائر الحيوانات، بل يحمل بطونا.. المعدة، والمعى، والكرش، الذي هو أشبه بمجموعة من البطون.

ومن هنا أيضا جاء النّظم القرآني: (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) (النحل: ٦٦) مشيرا إلى بطون هذا الحيوان المجتر الذي أحلّ شرب لبنه، وأكل لحمه ... وعلى هذا يكون الضمير فى (بطونه) عائدا إلى الحيوان المجترّ ذي البطون، وذي اللبن الخالص، السائغ للشاربين.. هذا الحيوان المنتقى من بين مجموعة الأنعام كلها، فهو حيوانها الذي ينبغي أن يتجه النظر إليه في هذا المقام! مقام أخذ اللبن الخالص السائغ منه.

---

[1] -الغرناطي، ملاك التأويل، ص302 .

[2] -عبد الكريم يونس الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج7، ص318.

[3] -ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص318 ـ 319 .

أمّا آية «المؤمنون» فلم يكن المراد منها التّنبيه إلى هذه الخاصّية من الحيوان، ذي اللبن الخالص السائغ ... فهي تحدّث عن الأنعام في جملتها، وعما يجنيه الناس منها من ثمرات، ليس اللبن إلا بعضا منها، وليس في الآية ما في آية النحل من إلفات خاص إلى اللبن الصافي السائغ، الذي يخرج بقدرة القدير، وتدبير الحكيم العليم[1] .

إن هذا التوجيه يتفق مع توجيه الإسكافي إلا أنه أكثر دقة من حيث تخصيص الحيوان بالمجتر، فليس الحيوان ذو اللبن على إطلاقه بل ما يحل شرب لبنه بدليل قوله تعالى : (سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) (النحل: ٦٦) ومعلوم أن الحيوان الذي يحل شرب لبنه هو الحيوان المجتر هذا بالنسبة لتذكير الضمير في آية النحل، وأما توجيهه لتأنيث الضمير في آية المؤمنون فهو كتوجيه الإسكافي له .

خاتمة

أولا: اللفظ القرآني جاء بأبلغ صورة، حيث جاءت كل مفردة في موضعها اللائق، ومكانها الملائم فلا يعدل عن التذكير إلى التأنيث إلا للطيفة ولا يعدل عن التأنيث إلى التذكير إلا لغاية.

ثانيا : يعد السّياق أبرز حكم في تفسير العدول من تعبير إلى آخر؛ لأن كل لفظ في القرآن الكريم وضع حسب ما يقتضيه السياق، وهذا الوضع إما أن يكون متعلقا بالسياق القبلي للآية، وإما أن يكون متعلقا بالسياق البعدي.

ثالثا : لم تحفل جل كتب التفسير التي وقفنا عليها بتوجيه هذه الظاهرة بل كانوا يكتفون بالتوجيه اللغوي، وتعليل جواز الوجهين.

رابعا: عني علماء المتشابه اللفظي بهذه الظاهرة عناية فائقة، ووقفوا عندها وقفات معتمدين على السياق بكل أنواعه : اللغوي والمقامي، كما اعتمدوا على تجانس الفواصل ومناسبة الألفاظ بعضها لبعض، ونخص بالذكر الخطيب الإسكافي في كتابه (درة التنزيل وغرة التأويل)، والكرماني في كتابه (البرهان في توجيه متشابه القرآن) ، والغرناطي في كتابه (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل).

خامسا: التأكيد على نضج الفكر اللغويّ عند علمائنا، وتمكنهم من آليات التحليل والتأويل اللغوي وقدرتهم اللغوية الواسعة التي مكنتهم من استنطاق النصوص، وفك مغلقها بآليات علم اللغة الحديث.

سادسا: كل التوجيهات التي رأيناها في تعليل سر العدول عن التأنيث إلى التذكير أو العكس تبقى مجرد احتمالات، وما خفي على فلان من الدلالات قد يتجلى لآخر، ويبقى القرآن بحرا لا تنقضي عجائبه ولا تنفد درره.

سابعا : العدول عن التذكير إلى التأنيث أو العكس في المتشابه اللفظي، موضوع جدير بالدراسة، ذلك أنه من مظاهر بلاغة القرآن الكريم ودلائل إعجازه .

---

[1] – المصدر نفسه ، ج7، ص319 . 320 .

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير (نصر الله بن محمد، أبو الفتح، ضياء الدين، 637هـ): المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطّباعة والنّشر، بيروت، دط، 1420 هـ.

- الأزهريّ (أبو منصور، محمّد بن أحمد، 370هـ): تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م.

- الأُشْمُوني (علي بن محمد، أبو الحسن، نور الدين، 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

- ابن الأنباري (أبو البركات، عبد الرحمن، كمال الدين، 577هـ): البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1417 هـ. 1996 م.

- الأنصاري (أبو يحيى، زكريا بن محمد، زين الدين، 926 هـ): فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن تح: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت – لبنان، ط1، 1403 هـ - 1983م.

- الإيجي (محمد بن عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن، 905هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، دتح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ- 2004 م.

- البغويّ (أَبُو مُحَمَّدٍ، الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ، محيي السّنة، 516 هـ): معالم التّنزيل في تفسير القرآن، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت ـ لبنان، ط1، 1420هـ.

- أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم، 328هـ): الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412 هـ -1992م.

- البيضاويّ (أبو سعيد، عبد الله بن عمر، ناصر الدّين، 685 هـ):أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، تح: محمد عبد الرّحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1418هـ.

- الثّعلبي (أحمد بن محمد، أبو إسحاق، 427 هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2002 م.

- ابن جزي (أبو القاسم، محمد بن أحمد، 741 هـ): التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1416 هـ.

- ابن جماعة (محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، بدر الدين، 733هـ): كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تح : عبد الجواد خلف، دار الوفاء، المنصورة ، ط1، 1410هـ. 1990م.

- ابن جني (عثمان بن جني، أبو الفتح، 392 هـ): الألفاظ المهموزة، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط1، 1409هـ. 1988م.

- ابن جني (عثمان بن جني، أبو الفتح، 392 ه): الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، دط، 2007م.
- ابن الجوزيّ (أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي، جمال الدين، 597 ه): زاد المسير في علم التّفسير، تح: عبد الرّزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422ه.
- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ، 745ه): البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 1420ه.
- الخازن (أبو الحسن، علي بن محمد، علاء الدين، 741 ه): لباب التّأويل في معاني التّنزيل، تح : محمّد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 ه.
- الخطيب الإسكافي (محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، 420ه): درّة التنزيل وغرة التأويل، تح: محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، ط1، 1422 ه- 2001م.
- الخليل (أبو عبد الرّحمن، 170ه): كتاب العين، ت: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط.
- الرّازي (أبو عبد الله، محمد بن عمر، فخر الدين، 606 ه): مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، د تح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 ه.
- الرّاغب الأصفهاني (أبو القاسم، الحسين بن محمد، 502 ه): المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداوديّ، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412ه.
- الرّسموكي(علي بن أحمد، 1049 ه): شرح حدود الأبدي في علم النحو، تح: البشير التهالي، مكتبة القراءة للجميع، أكادير- المغرب، ط1، 1430ه - 2009م.
- الزّجاج (أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، 311 ه): معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 ه- 1988م.
- الزركشي (أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، بدر الدين، 794 ه): البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، ط1، 1376 ه - 1957م .
- الزّمخشري (أبو القاسم، محمود بن عمرو، جار الله، 538 ه): الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 ه.
- الزّمخشري (أبو القاسم، محمود بن عمرو، جار الله، 538 ه):أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1419 ه - 1998م.
- ابن أبي زمنين (أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، 399ه): تفسير القرآن العزيز، تح: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، مصر- القاهرة، ط1، 1423ه - 2002م.

- ابن السّراج (محمد بن السري، أبو بكر، 316ه): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط2، 1407 هـ ـ 1987 م.
- أبو السعود (محمد بن محمد، 982ه): إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرّياض الحديثة، الرياض ـ السعودية، دط، 1391هـ ـ 1971م.
- السّمرقندي (أبو الليث، نصر بن محمد، 375 ه): تفسير السّمرقندي المسمّى بحر العلوم، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ ـ 1993 م.
- السّمعاني (أبو المظفر، منصور بن محمد المروزي، 489 ه): تفسير القرآن، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1418هـ- 1997م.
- سيبويه (عمرو بن عثمان، أبو بشر، 180ه): الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988 م.
- ابن سيده (أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، 458 ه): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- ابن سيده (أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، 458 ه): المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ 1996م.
- الشّاطبي (إبراهيم بن موسى ، أبو إسحاق، 790 ه): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1433 هـ ـ 2012 م.
- الطّبري (أبو جعفر، محمد بن جرير، 310 ه): جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، القاهرة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- عبد الكريم يونس الخطيب: التّفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.
- ابن العربيّ (محمد بن عبد الله، أبو بكر، 543ه): أحكام القرآن، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط3، 1424هـ ـ 2003م.
- ابن عطية الأندلسي (أبو محمد، عبد الحق بن غالب، 542 ه): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ
- ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن، 769ه): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، ط20، 1400 هـ - 1980م.
- العكبري (أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، 616ه): التبيان في إعراب القرآن، تح : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، دط، دت.

- الغرناطي (أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر، 708ه): ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تح: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دط، دت.

- ابن فارس (أبو الحسين، 395 ه): معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1399ه- 1979م

- فاضل السّامرائي: التّعبير القرآني، دار عمار. عمان، ط4، دت.

- أبو الفداء (إسماعيل بن علي، 732 ه): الكناش في النحو والتصريف، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1، 1426 ه . 2005 م.

- الفراء (أبو زكريا، يحيى بن زياد، 207 ه): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، دت.

- ابن قتيبة الدينوري (أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276 ه): غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، دط، 1398 ه - 1978م.

- القرطبي (أبو عبد الله، محمد بن أحمد، شمس الدين، 671 ه): الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384ه - 1964 م.

-الكرماني (محمود بن حمزة، أبو القاسم، برهان الدين، 505ه): البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406ه-1986.

-ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، 672ه): ألفية ابن مالك في النحو والتصريف(الخلاصة في النحو)، تح: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض . السعودية، ط1، 1432ه.

- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، 672ه): شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1410ه . 1990 م.

- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، 672ه): شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، دت.

- المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس، 285ه): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.

- محمد بن عمر نووي: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، تح: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417 ه.

- محمّد الطاهر بن عاشور: تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984 م.
- محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت.
- مقاتل بن سليمان (أبو الحسن ، 150 هـ): تفسير مقاتل بن سليمان، تح: عبد الله شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1423 هـ
- المكودي (عبد الرحمن بن علي، أبو زيد، 807 هـ): شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط3، 2010م.
- مكي بن أبي طالب القيسي (أبو محمد، 437 هـ): الهداية إلى بلوغ النّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تح : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008م.
- ابن الناظم (أبو عبد الله، محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين، 686هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2، 2010م.
- النَّحَّاس(أحمد بن محمد، أبو جعفر، 338هـ): إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ
- النَّسفيّ (أبو البركات، عبد الله بن أحمد، 710 هـ): مدارك التّنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- النيسابوري (الحسن بن محمد، نظام الدين، 850هـ): غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، بيروت، ط1، 1416هـ
- ابن هشام (عبد الله بن يوسف، جمال الدين، 761 هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2، 1424هـ ـ2003 م.
- ابن هشام (عبد الله بن يوسف، جمال الدين، 761 هـ): شرح شذور الذهب، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت.
- الواحدي (علي بن أحمد، أبو الحسن، 468هـ): الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: صفوان عدنان داوودي، الدار الشامية، دمشق، ط1، 1415 هـ
- الواحدي (علي بن أحمد، أبو الحسن، 468هـ): الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1415هـ- 1994 م.
- ابن الوراق (محمد بن عبد الله، أبو الحسن، أبو الحسن، 381هـ): علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ- 1999م.